المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠١١

بالموافقة على الخطابات المتبادلة والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن تعديل الفقرة الثانية من المادة الأولى من اتفاق التعاون المالى لعام ١٩٩٩

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

قـــرر

المرسوم بقانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المـادة الأولى)

ووفق على الخطابات المتبادلة والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن تعديل الفقرة الثانية من المادة الأولى من اتفاق التعاون المالى لعام ١٩٩٩ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

(المـادة الثانية)

ينشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة فى ١٦ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٩ أبريل سنة ٢٠١١م) .

المشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

وزارة التعاون الدولى ٦ ديسمبر ٢٠١٠

السيد السفير/ مايكل بوك

سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية فى القاهرة

تحية طيبة وبعد ،،

أتشرف بالإفادة بأننى قد تسلمت خطابكم المؤرخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٠ نصه كما يلى :

يشرفنى أن أقترح على معاليكم باسم حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وإيماء إلى اتفاق التعاون المالى لعام ١٩٩٩ المؤرخ فى ٢ فبراير ٢٠٠٠ عقد الاتفاق التالى بين حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن تعديل المادة الأولى فقرة ٢ من الاتفاق المذكور لينص على التالى بينما تبقى باقى المواد دون تغيير :

«إن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية على استعداد لتقديم ضمانات بحد أقصى ٨٥,٠٠٠,٠٠٠ مارك ألمانى (خمسة وثمانون مليون مارك ألمانى) (بما يعادل ٤٣,٤٥٩,٨٠٩,٩٠ يورو) بدلاً من ٧٦,٥٠٠,٠٠٠ مارك ألمانى (ستة وسبعون مليونًا وخمسمائة ألف مارك ألمانى) (بما يعادل ٣٩,١١٣,٨٢٨,٩٠ يورو) لقرض تجارى فى إطار التعاون المالى . ويمثل ذلك زيادة قدرها ٤,٣٤٥,٩٨١ يورو (أربعة ملايين وثلاثمائة وخمسة وأربعون ألفًا وتسعمائة وواحد وثمانون يورو) وذلك لتمكين بنك التعمير الألمانى (KfW) فى فرانكفورت / ماين من تقديم قروض تعاون مالى مركبة لمشروع «إعادة تأهيل مولدات السد العالى بأسوان» .

إذ أعربت حكومة جمهورية مصر العربية عن موافقتها على هذا التعديل ، شكلت هذه المذكرة ومذكرة رد معاليكم التى تفصح عن موافقة حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقًا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ قيام حكومة جمهورية مصر العربية بإفادة حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بأنها قد استوفت الإجراءات الدستورية لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ ، ويكون تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ هو تاريخ استلام هذه الإفادة .

حررت هذه المذكرة باللغات الألمانية والعربية والإنجليزية ، وتكون لجميع النصوص الثلاثة نفس الحجية ، وفى حالة الاختلاف فى تفسير النصين الألمانى والعربى يعتد بالنص الإنجليزى» .

أود أن أؤكد أن النصوص المشار إليها أعلاه مقبولة لدى حكومة جمهورية مصر العربية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

فايزة ابو النجا

(إمضـــــاء)

وزيرة التعاون الدولى

سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية
بالقاهرة

القاهرة فى ١٤ نوفمبر ٢٠١٠

معالى السيدة/ فايزة ابو النجا

وزيرة التعاون الدولى

حكومة جمهورية مصر العربية

القاهرة

حضرة معالى الوزيرة ،

يشرفنى أن أقترح على معاليكم باسم حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وإيماء إلى اتفاق التعاون المالى لعام ١٩٩٩ المؤرخ فى ٢ فبراير ٢٠٠٠ عقد الاتفاق التالى بين حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن تعديل المادة الأولى فقرة ٢ من الاتفاق المذكور لينص على التالى بينما تبقى باقى المواد دون تغيير :

«إن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية على استعداد لتقديم ضمانات بحد أقصى ٨٥,٠٠٠,٠٠٠ مارك ألمانى (خمسة وثمانون مليون مارك ألمانى) (بما يعادل ٤٣,٤٥٩,٨٠٩,٩٠ يورو) بدلاً من ٧٦,٥٠٠,٠٠٠ مارك ألمانى (ستة وسبعون مليونًا وخمسمائة ألف مارك ألمانى) بما يعادل (٣٩,١١٣,٨٢٨,٩٠ يورو) لقرض تجارى فى إطار التعاون المالى . ويمثل ذلك زيادة قدرها ٤,٣٤٥,٩٨١ يورو (أربعة ملايين وثلاثمائة وخمسة وأربعون ألفًا وتسعمائة وواحد وثمانون يورو) وذلك لتمكين بنك التعمير الألمانى (KfW) فى فرانكفورت / ماين من تقديم قروض تعاون مالى مركبة لمشروع «إعادة تأهيل مولدات السد العالى بأسوان» .

إذ أعربت حكومة جمهورية مصر العربية عن موافقتها على هذا التعديل ، شكلت هذه المذكرة ومذكرة رد معاليكم التى تفصح عن موافقة حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقًا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ قيام حكومة جمهورية مصر العربية بإفادة حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بأنها قد استوفت الإجراءات الدستورية لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ ، ويكون تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ هو تاريخ استلام هذه الإفادة .

حررت هذه المذكرة باللغات الألمانية والعربية والإنجليزية ، وتكون لجميع النصوص الثلاثة نفس الحجية . وفى حالة الاختلاف فى تفسير النصين الألمانى والعربى يُعتد بالنص الإنجليزى» .

وتفضلوا معالى الوزيرة بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام

سفير

جمهورية ألمانيا الاتحادية

القاهرة

رقم الملف : WZ 444.10